الرسم العثماني
من خلال تفسير المحرر الوجيز لابن عطية
عرض ونقد

أ. د. حاتم عبد الرحيم جلال التميمي

أستاذ القراءات والتفسير وعلوم القرآن

بجامعة القدس – فلسطين

htamimi@staff.alquds.edu

المُلخّص

يتضمن هذا البحث مسائل الرسم العثماني التي اشتمل عليها تفسير (المحرر الوجيز) للإمام ابن عطية الأندلسي (ت:542هـ)، وقد هدفت الدراسة إلىٰ جمع ما تفرَّق من مسائل الرسم العثماني في ثنايا هذا التفسير الفذِّ. وقد استُخدم في الدارسة المنهجُ الاستقرائيُّ؛ وذلك بتتبع مسائل الرسم الواردة عند ابن عطية في تفسيره، والمنهجُ الوصفيُّ؛ وذلك بدراسة المادة التي جمعت مما يتصل بالرسم العثماني، وشرحها وتحليلها. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ الإمام ابن عطيَّةَ ذو قدمٍ راسخةٍ في علم الرسم العثماني، وأنَّ ما أورده في تفسير من مسائل الرسم يتَّفقُ بدرجةٍ عاليةٍ مع المقرَّرِ في علم الرسم.

المقدّمة

الحمد لله الكبير المتعال، ذي الجلال والكمال، أنزل القرآن الكريم عذبًا كماءٍ زلالٍ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا مُحَمَّد النبيِّ الأميِّ وعلىٰ الصَّحْب والآل.

وبعد... فإن تفسير (**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**) للإمامِ أبي مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:542هـ) تفسير جليل القدر؛ جمٌّ الفوائد، كثير العوائد؛ لِمَا احتواه علاوةً علىٰ التفسير من العلوم الكثيرة الوفيرة؛ كعلوم العربية: صرفًا ونحوًا وبلاغةً، والقراءات القرآنية وما يتصل بها من الرسم والوقف والابتداء. وكان من بين العلومِ التي اشتملَ عليها مسائلُ منثورةٌ في كتابِهِ عن رسمِ المصحفِ الشَّريفِ (الرَّسْم العُثْمَانِيِّ). وبعد النظر والتدقيق في هذا الكتاب يظهر بجلاء أنَّ المواضع التي تحدث عنها ابن عطية عن رسم المصحف غيرُ قليلةٍ، وأنها تستحقُّ أن تُجمع في بحثٍ وتُعرض وتُناقش، مع تبيين ما لابن عطية، وما عليه؛ إذْ إنَّ كتابه في الأصل هو كتابُ تفسيرٍ، وجاء الرسم فيه مؤازرًا ومُعِينًا للتفسير في توضيح المعاني وإثرائها، واستنباط الأحكام، فاعتمدت هذا الموضوع بعد التوكل علىٰ الله ليكون بحثًا لي أشارك به في المؤتمر الدولي الثالث الذي تعقده الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة ليبيا الشقيقة، سائلًا الله جلَّتْ قدرته أن يكتب لهذا

المؤتمر التوفيق كُلَّ التوفيق، وأن يجزيَ القائمين عليه خير الجزاء، إنه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ.

أسباب اختيار الموضوع :

[1] الرغبة في استكشاف العلوم التي انطوىٰ عليها تفسير (المحرر الوجيز) لابن عطية.

[2] عدمُ وجودِ دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوع.

[3] الرغبة في إثبات تآزر لعوم الشريعة وأن بعضها يكمل بعضًا.

[4] وجود دراستين سابقتين للباحث في التخصص الدقيق لموضوع هذا البحث.

أهداف الدراسة :

[1] إسداءُ خدمةٍ إلىٰ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أشرفُ الكتب، ومن ثمَّ إسداء خدمةٍ إلىٰ كتابٍ من أهمّ مراجعِ المكتبةِ الإسلاميةِ؛ وهو تفسير (المحرر الوجيز) لابن عطية.

[2] الوقوفُ علىٰ ما تضمَّنَهُ كتابُ (المحرر الوجيز) من مسائلَ متعلقةٍ برسمِ المصحفِ الشريفِ.

[3] وبيانُ جوانب الاتفاق والاختلاف في قضايا الرسم العثماني بين ما جاء في تفسير (المحرر الوجيز) وبين ما هو مُقَرَّرٌ في علم الرسم.

أهمية الدراسة :

[1] أنها الأولىٰ -بحسب علم الباحث- التي تناولت هذا الموضوع.

[2] تستمدُّ أهميتها من أَهَمِّيَّةِ موضوعِهَا، وهو من أشرفِ العلومِ.

[3] أنها تتعلق بأحد أبرز تفاسير القرآن الكريم، وأكثرها تداولاً بين الدارسين، بل هو مدرسة مستقلة في علم التفسير.

حدود الدراسة:

هذه الدراسةُ محدودةٌ بدراسةِ الرسم العثماني من خلالِ تفسير (المحرر الوجيز) لابن عطية.

الدراسات السابقة:

لم يَقِفِ البَاحِثُ عَلَىٰ دِرَاسَةٍ أَصَّلَتْ موضوع الرسم العثماني عند ابن عطيَّةَ بحسبِ المنهجِ العلميِّ.

هذا... وللباحث دراستان ذواتَا صلةٍ بالإطار العامّ لموضوع هذا البحث؛ وهما:

[1] **تُراثُ الفَرَّاءِ فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ مِنْ خِلالِ كِتَابِهِ (مَعَانِي القُرْآن)**، بحث علمي محكم، منشور في مجلة الدراسات القرآنية/ الجمعية العلمية السعودية (تبيان)، العدد 13، 1434هـ.

[2] **الرسم العثماني من خلال تفسير الطبري «عرض ونقد»**، بحث علمي محكم، منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدنية المنورة، العدد 8، 1431هـ.

منهجية البحث:

اتبع الباحثُ المنهجَ الاستقرائيَّ؛ حيث قام باستقراءِ تفسير (المحرر الوجيز)، واستخراجِ أَبْرَزِ المواضعِ التي تحدَّث فيها ابن عطية عن رسم المصاحف وَأَهَمِّهَا. وَاتَّبَعَ الباحثُ أيضًا المنهجَ الوصفيَّ؛ وذلك بِذِكْرِ ما يتعلَّقُ بالمواضعِ التي تَحَدَّثَ فيها ابن عطيَّةَ عن رسم المصاحف ومناقشتها؛ وصولًا إلىٰ وجه الصواب فيها. **وكانت الخطواتُ الإجرائيَّةُ التي اتَّبعها الباحثُ على النحو الآتي:**

[1] تقسيم المواضع التي تم استخراجها وتصنيفها عبر مباحث ومطالب.

[2] مقارنة ما ذكره ابن عطيةَ بالمذكور في أمهات كتب الرَّسْم العُثْمَانِيِّ؛ كالمقنع لأبي عمرو الدانيِّ (ت:444هـ)، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح (ت:496هـ).

[3] مناقشة ابن عطية في ما يذكره من مسائل؛ وصولًا إلىٰ وجه الصواب في كل مسألة.

[4] آيات القرآن كتبت في هذا البحث برواية حفصٍ عن عاصمٍ؛ لأنها أشهر الروايات في عصرنا، وأكثرها تداولاً بين الناس اليوم.

[5] اعتُمِدَتْ في البحث نسخة (المحرر الوجيز) المطبوعة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر، عام 1428هـ/ 2007م؛ إذْ هي من أفضل طبعات هذا الكتاب.

[6] تسجيل أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث.

وقد جاءَ هذا البحثُ في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة مباحثَ وخاتمةٍ، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها استعراضُ أدبيَّاتِ البحثِ.

التمهيد: وفيه تعريفٌ بعلم الرَّسْم وبابن عطية.

المبحث الأول: تاريخ المصاحف الشريفة في تفسير (المحرر الوجيز).

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نصوص تتضمَّن أصول جمع القرآن الكريم ونسخ المصاحف.

المطلب الثاني: الْمَصَاحِف المنسوبةُ إلىٰ الصحابةِ والتَّابعين في تفسير الْمحرر الوجيز.

المطلب الثالث: مصاحف الأمصار المذكورة عند ابن عطية ومدىٰ دِقَّته في النقل عنها.

المبحث الثاني: أصول الرسم العثماني وقواعده ومصادره في تفسير (المحرر الوجيز).

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موافقة الرسم العثماني شرط لقبول القراءة، ولا تجوز القراءة بما يخالف رسم المصاحف العثمانية

المطلب الثاني: لا تجوز القراءة بما تحتمله اللغة إن لم يكن موافقًا للرسم.

المطلب الثالث: قضـــايا الرســـم العثماني التي تناولها ابن عطيَّةَ في تفسيره.

المطلب الرابع: مصادر ابن عطية في الرسم العثماني

المبحث الثالث: ما يُؤخذ علىٰ ابن عطيَّةَ في الرسم العثماني.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عدم التعقيب علىٰ مواضعَ فيها مخالفةٌ صريحةٌ للرسم العثماني أو طعنٌ فيه

المطلب الثاني: مخالفتُهُ في رســمِ بعضِ الكلماتِ للمقرَّرِ المعلومِ في عِلْمِ الرَّسْمِ

الخاتمة: وفيها أهمّ النَتَائِجِ.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،

التمهيد

التعريفُ بعلم الرَّسْم وبابن عطية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريفُ بعلم الرَّسْمِ:

الرَّسْم لغةً: الأَثَرُ، وقيل: بَقِيَّةُ الأَثَرِ[1]. والرشم -بالشِّين- لُغَةٌ فيه[2]، وقد غلب الرَّسْم-بالسين المهملة- في خط الْمَصَاحِف[3]. **ويرادفه:** الخطُّ، والكتابة، والزَّبْر، والسَّطْر، والرَّقْم[4].

وأما اصطلاحًا فالرَّسْم قسمان: قياسيٌّ، وتوقيفيٌّ.

فالرَّسْمُ القياسيُّ هو: تصويرُ الكلمةِ بحروفِ هجائِها علىٰ تقدير الابتداء بها، والوقف عليها.

والرَّسْمُ التوقيفيُّ -ويقال له الاصطلاحيُّ؛ نسبةً لاصطلاح الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويقال له العُثْمَانِيُّ؛ نسبةً إلىٰ الْمَصَاحِف التي نسخها عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **هو:** علمٌ تُعرف به مخالفاتُ خطِّ الْمَصَاحِف العُثْمَانِيَّةِ لأصولِ الرَّسْمِ القياسيِّ[5].

---

(1) ابن منظور: لسان العرب (241/12). الفيروزآبادي: القاموس المحيط (ص:1438).

(2) الزبيدي: تاج العروس (255/32).

(3) المارغني: دليل الحيران (ص:25).

(4) المارغني: دليل الحيران (ص:25). الضباع: سمير الطالبين (ص:20).

(5) المرجعان السابقان.

المطلب الثاني: التعريف بابن عطية

اسمه ومولده ونشأته:

هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ابن عبد الله بن تمام بن عطية بن مالك بن عطية بن خالد بن خفاف بن غالب ابن عطية المحاربي أبو مُحَمَّد[1].

ولد في غرناطة سنة ثمانين وأربعمائة، ونشأ في بيت علم وفضل؛ فوالده الإمام الحافظ المتقن أبو بكر غالب بن عبد الرحمن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي، وقد اعتنىٰ به ولحق به المشايخ، وكان يطلب له الإجازة من العلماء[2].

العلوم التي برع فيها وثناء العلماء عليه:

كان الإمام ابن عطية عالمًا بالتفسير، والأحكام، والحديث، والفقه، والنحو، والأدب، واللغة، وكان له نظمٌ ونثرٌ[3]، وقد أثنىٰ عليه العلماء، فقال ابن بشكوال: «كان واسع المعرفة، قوي الأدب، متفننًا في العلوم، أخذ الناس عنه»[4].

وقال الذهبيُّ: «وكان فقيهًا، عارفًا بالأحكام، والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيرًا بلسان العرب، ذا ضبطٍ وتقييدٍ، وتحرٍّ وتجويدٍ، وذهنٍ سيَّالٍ،

---

(1) الضبي: بغية الملتمس (ص: 389).
(2) الذهبي: تاريخ الإسلام (787/11).
(3) الذهبي: تاريخ الإسلام (787/11).
(4) ابن بشكوال: الصلة (ص:368).

وفكرٍ إلىٰ موارد المشكل ميالٍ، ولوْ لَمْ يكن له إلا تفسيره الكبير لكفاه»[1].

مؤلفاته:

تذكر المصادر التي ترجمت لابن عطية مؤلفين له، هما[2]:

- كتابه التفسير المسمىٰ: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، وهو من أمهات التفاسير وأجودها، ونال شهرة وثناء من العلماء.
- برنامجًا أو فهرسًا ضمنه ابن عطية مروياته وشيوخه.

شيوخه:

تلمذ ابن عطية لشيوخٍ كُثر، وقد ذكر في فهرسه ثلاثين شيخًا، **ومن أبرز هؤلاء الشيوخ الذين ذكروا في كتب التراجم**[3]:

- والده أبو بكر غالب بن عبد الرحمن عطية، ولد سنة إحدىٰ وأربعين وأربعمائة، وكان حافظًا للحديث وطرقه وعلله، عارفًا بأسماء رجاله ونقلته، ذاكرًا لمتونه ومعانيه، وكان أديبًا شاعرًا لغويًّا دينًا فاضلًا أكثر الناس عنه، وكف بصره في آخر عمره، وتوفي بغرناطة في جمادىٰ الآخرة سنة ثماني عشرة وخمسمائة[4].

- **أبو المطرف عبد الرحيم بن قاسم الشعبي المالقي**، شيخ المالكية، مفتي بلده، مات في رجب سنة 497هـ، وله خمس وتسعون سنة[5].

---

(1) الذهبي: تاريخ الإسلام (787/11).
(2) الذهبي: تاريخ الإسلام (787/11). ابن الخطيب: الإحاطة (412/3).
(3) الذهبي: سير أعلام النبلاء (401/14).
(4) الذهبي: تذكرة الحفاظ (45/4).
(5) الذهبي: سير أعلام النبلاء (215/14).

- **أبو علي حسين بن مُحَمَّد بن أحمد الغساني**: رئيس المحدثين بقرطبة، من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، توفي سنة 498هـ[1].
- **أبو علي حسين بن مُحَمَّد بن فيرة الصدفي**: من أهل سرقسطة سكن مرسية، كان عالمًا بالحديث وطرقه، عارفًا بعلله وأسماء رجاله ونقلته، توفي سنة 514هـ[2].

تلاميذه:

من أبرز تلاميذ ابن عطية[3]:

- **ابنه حمزة.**
- **ابن حُبَيْش أبو القاسم عبد الرحمن بن مُحَمَّد الأنصاري الأندلسي**، ولد بالمريّة سنة أربع وخمسمائة، وكان من أعلام الحديث بالأندلس بارعًا في معرفة غريبه، مات بمرسية سنة 584هـ[4].
- **عبد المنعم بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحِيم الخزرجي**، المعروف بابن الفرس الغرناطي، إمام في العربية وتفقه من كتب أصول الدين والفقه، توفي سنة 599هـ[5].

توليه القضاء:

ولي القضاء بمدينة المرِيّة[6] في المحرم سنة تسع وعشرين وخمسمائة[7]،

---

(1) ابن بشكوال: الصلة (ص:143).
(2) ابن بشكوال: الصلة (ص:143).
(3) الذهبي: سير أعلام النبلاء (402/14). مخلوف: شجرة النور الزكية (189/1).
(4) الذهبي: تذكرة الحفاظ (98/4).
(5) السيوطي: بغية الوعاة (116/2).
(6) مدينة في الأندلس. يُنظر: الحموي: معجم البلدان (119/5).
(7) ابن الخطيب: الإحاطة (412/3).

وقد وصفه لسان الدين ابن الخطيب بأنه قد "توخّى الحق، وعدل في الحكم، وأعزّ الخطّة"[1].

وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمدينة لَوْرَقَةَ، عام اثنتين وأربعين وخمسمائة، وقيل: إحدى وأربعين[2].

(1) ابن الخطيب: الإحاطة (412/3).

(2) الضبي: بغية الملتمس (ص:389). الذهبي: سير أعلام النبلاء (402/14).

المبحث الأول

تاريخ المصاحف الشريفة في تفسير (المحرر الوجيز)

حفل تفسير (المحرر الوجيز) لابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمعلوماتٍ قيِّمةٍ مما يتصل بتاريخ القرآن الكريم، وتدوينه في وجمعه ونسخه، ومما يتصل ببعض المصاحف المنسوبة إلىٰ الصحابة والتابعين، **وفيما يأتي عرض لأبرز ما تضمنه تفسير (المحرر الوجيز) من هذه الأمور من خلال المطالب الآتية:**

المطلب الأول

نصوص تتضمَّن أصول جمع القرآن الكريم ونسخ المصاحف

حفل تفسير (المحرر الوجيز) بطائفةٍ من النصوص التي تتضمن الإشارة إلىٰ تدوين القرآن الكريم، وجمعه، ونسخه، وفيما يأتي استعراضٌ لطائفةٍ من تلك النصوص التي ذكرها ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أولاً: ترك البسملة في بداية سورة التوبة عند النسخ العثماني للمصاحف:

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَرُوِيَ أَنَّ كَتَبَةَ الْمُصْحَفِ فِي مُدَّةِ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اخْتَلَفُوا فِي الْأَنْفَالِ وَبَرَاءَةٍ، هَلْ هِيَ سُورَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ هُمَا سُورَتَانِ؟ فَتَرَكُوا فَصْلًا بَيْنَهُمَا مُرَاعَاةً لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: هُمَا سُورَتَانِ، وَلَمْ يَكْتُبُوا (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مُرَاعَاةً لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: هُمَا وَاحِدَةٌ، فَرَضِيَ جَمِيعُهُمْ بِذَلِكَ»[1].

وعقَّب ابن عطية علىٰ هذه الرواية قائلًا: «**وَهَذَا الْقَوْلُ يُضَعِّفُهُ النَّظَرُ أَنْ يُخْتَلَفَ فِي كِتَابِ اللهِ هَكَذَا**».

ويرحم اللهُ الإمامَ الفذَّ ابنَ عطية؛ فالصواب فيما قال؛ إذْ كيف يصحُّ أن يُختلف في القرآن الكريم وهو الكتاب المنقول بالتواتر، المجمع علىٰ كونه مائةً وأربعَ عشرةَ سورةً علىٰ هذا النحو؟!

---

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز (252/4).

ثانيًا: وقوع خلاف بين عثمان بن عفان وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في موضعٍ من سورة التوبة:

قال ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَسْنَدَ أَبُو حَاتِمٍ، إِلَىٰ عِلْبَاءَ بْنِ أَحْمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَمَرَ عُثْمَانُ بِكَتْبِ الْمُصْحَفِ أَرَادَ أَنْ يَنْقُصَ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾[1] فَأَبَىٰ ذَلِكَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَقَالَ: «لَتُلْحِقَنَّهَا أَوْ لَأَضَعَنَّ سَيْفِي عَلَىٰ عَاتِقِي» فَأَلْحَقُهَا»[2].

وهذا الذي ذكره ابن عطية لا يُسَلَّمُ؛ بل يُناقشُ بأكثر من أمرٍ، ومن ذلك:

[1] أنَّ الرواية التي أوردها ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ تخالف ما هو أقوىٰ منها؛ إذْ أخرج البخاريُّ في صحيحه أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ زَيْدَ بنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، بِنَسْخِ الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا[3]. فالذين اضطلعوا بنسخ المصاحف هم الأربعة المذكورون، وليس أُبَيُّ بنُ كعبٍ منهم، فما الذي أقحم أُبَيًّا في الأمر ولم يكن مِمَّنْ كُلِّفوا بذلك؟

[2] أنَّ المعلوم من سيرة الصحابة بعامَّةٍ، ومن سيرة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخاصةٍ أنَّه أنهم لم تكن تأخذهم في الله لومةُ لائمٍ، فهل يترك عثمانُ أمرًا كان يراه صوابًا لأجل أن هَدَّدَ أبيُّ بن كعبٍ بأن يُكتب علىٰ عكس الوجه الذي يراه عثمان؟!

---

(1) سورة التوبة: من الآية (34).

(2) ابن عطية: المحرر الوجيز (301/4).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب (فَضَائِلِ الْقُرْآنِ)، برقم: (4702)، (1908/4).

[3] الراجح في وفاة أبيِّ بن كعبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنها عام 19هـ، ونسخُ المصاحفِ في زمن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إنما كان عام 25هـ[1]، وهذا يُبْطِلُ الرواية المزعومة من أساسها؛ إذْ يكون أبيٌّ قد ماتَ قبل نسخ المصاحف بحوالي ستِّ سنواتٍ. قال الحافظ الذهبي (ت:748هـ) رَحِمَهُٱللَّهُ في معرض رَدِّه لبعض الروايات التي تزعم أن أبيًّا كان ممن نسخوا المصاحف أيام عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وَمَا أَحْسِبُ أَنَّ عُثْمَانَ نَدَبَ لِلْمُصْحَفِ أُبَيًّا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاشْتَهَرَ، وَلَكَانَ الذِّكْرُ لأُبَيٍّ لَا لِزَيْدٍ، وَالظَّاهِرُ وَفَاةُ أُبَيٍّ فِي زَمَنِ عُمَرَ»[2].

ويرحم الله الإمام ابن عطية؛ فَلَيْتَهُ عَقَّبَ علىٰ هذه الحادثة كما عقَّب علىٰ سابقتها، وكما عَقَّبَ علىٰ تاليتها.

ثالثًا: آخر آيتين في سورة التوبة:

قال ابن عطية رَحِمَهُٱللَّهُ: «وَهَاتَانِ الْآيَتَانِ لَمْ تُوجَدَا حِينَ جُمِعَ الْمُصْحَفُ إِلَّا فِي حِفْظِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، «وَوَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ: أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ»، فَلَمَّا جَاءَ بِهِمَا تَذَكَّرَهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ كَانَ زَيْدٌ يَعْرِفُهُمَا وَلِذَلِكَ قَالَ: «فَقَدْتُ آيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ». وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا لَمْ يَدْرِ هَلْ فَقَدَ شَيْئًا أَمْ لَا، فَإِنَّمَا ثَبَتَتِ الْآيَةُ بِالْإِجْمَاعِ لَا بِخُزَيْمَةَ وَحْدَهُ. وَأَسْنَدَ الطَّبَرِيُّ فِي كِتَابِهِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ

---

(1) قال ابن حجر في فتح الباري (17/9): «... فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين، وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه». وذكر ابن الجزري في النشر (7/1) أن ذلك كان في سنة 30هـ.

(2) الذهبي: سير أعلام النبلاء (242/3).

لَا يُثْبِتُ آيَةً فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا رَجُلَانِ، فَلَمَّا جَاءَ خُزَيْمَةُ بهاتين الآيتين قَالَ: وَاللهِ لَا أَسْأَلُكَ عَلَيْهِمَا بَيِّنَةً أَبَدًا؛ فَإِنَّهُ هَكَذَا كَانَ ﷺ»[1].

وما ذكره ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول الآيتين من آخر سورة التوبة معلومٌ مشهورٌ، والأمر الذي يُسَجَّلُ لابن عطية هنا إيراده لرواية الطبريِّ وغيره أنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَا يُثْبِتُ آيَةً فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عليها رَجُلَانِ؛ ففي هذا إبطالٌ لما مرَّ في الرواية السابقة عن أبيِّ بنِ كعبٍ.

رابعًا: الادِّعاء بأنَّ الحجَّاج بن يوسف يغيِّر قراءات القرآن الكريم:

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَالَ عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ (ت:146هـ): قَدْ كَانَ يُقْرَأُ: ﴿يَنشُرُكُم﴾ فَغَيَّرَهَا الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ: ﴿يُسَيِّرُكُم﴾. قَالَ سُفْيَانُ بْنُ الزَّعْلِ[2]: كَانُوا يَقْرَؤُونَ: ﴿يَنشُرُكُم﴾ فَنَظَرُوا فِي مُصْحَفِ ابْنِ عَفَّانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فَوَجَدُوهَا: ﴿يُسَيِّرُكُم﴾، فَأَوَّلُ مَنْ كتبها كَذَلِكَ الْحَجَّاجُ»[3].

وغفر الله للإمامِ ابنِ عطية؛ فهذه الرواية ضعيفةٌ سندًا، منكرةٌ متنًا؛ فقصةُ تغيير الحجاج لأحدَ عشرَ حرفًا فِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مذكورةٌ في أكثرَ من كتابٍ، وممن رواها مسندةً ابن أبي داود في كتاب (**المصاحف**)[4]، وفي إسنادها عبَّاد بن صهيبٍ، متروكُ الحديث كما نصَّ عليه أئمة الجرح

---

(1) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (442/4). وينظر: **الطبري**: جامع البيان (588/14).

(2) في المطبوع من المحرر الوجيز: «بن أبي الزَّعَل»؛ بإضافة «أبي»، وبفتح العين من «الزَّعَل»، والتصويب من: الإكمال لابن ماكولا (78/4).

(3) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (466/4-467).

(4) ينظر: **ابن أبي داود**: المصاحف (ص:157).

والتعديل[1]. وأما نكارة المتن فقراءة ﴿يُسَيِّرُكُم﴾ وقراءة ﴿يَنشُرُكُم﴾ كلتاهما متواترةٌ[2]، ولا تفاضلَ بينهما ولا تناقضَ ولا منافاةَ حتىٰ تُغَيَّرَ إحداهما إلىٰ الأخرىٰ.

خامسًا: روايةٌ مكذوبةٌ على عليِّ بن أبي طالبٍ في رسم المصاحف:

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَرَأَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَغَيْرُهُمَا: (وَطَلْعٍ مَنْضُودٍ)، فَقِيلَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: إِنَّمَا هُوَ ﴿وَطَلْحٍ﴾ فَقَالَ: مَا لِلطَّلْحِ وَلِلْجَنَّةِ؟ فَقِيلَ لَهُ: أَنُصْلِحُهَا فِي الْمُصْحَفِ؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمُصْحَفَ الْيَوْمَ لَا يُهَاجُ وَلَا يُغَيَّر»[3].

هذه الرواية عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أسندها الطبريُّ (ت:310هـ)، وكذا الثعلبيُّ (ت:427هـ) في تفسيريهما[4]. وقد كان حقًّا علىٰ ابن عطيةَ، ومن قبله علىٰ الطبريِّ والثعلبيِّ أن لا يلقوا هذه الروايةَ علىٰ عواهِنِها؛ بل كان عليهم -وهم الأئمة الأعلام- أن يبيّنوا ما فيها مِنْ طعنٍ في القرآن روايةً، ودرايةً، ورسمًا.

فأما روايةً ففي إسناد هذه الرواية عند الطبريِّ والثعلبيِّ مُجَالِدُ بن سعيد ابن عمير بن بسطام، الكوفي؛ ليس بالقوي، وَقَدْ تَغَيَّرَ في آخر عمره[5]، وفي إسنادهما أيضًا رجلٌ مبهمٌ.

---

(1) ينظر: **النسائي**: الضعفاء والمتروكون ص: 74. **ابن عديٍّ**: الكامل (557/5).

(2) قرأ أبو جعفرٍ، **وابن عامر**: ﴿يَنشُرُكُمْ﴾ من النشر. وقرأ الباقون ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ من التيسير. [ينظر: النشر (282/2)].

(3) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (198/8).

(4) ينظر: **الطبري**: جامع البيان (111/23). **الثعلبي**: الكشف والبيان (453/25).

(5) ينظر: **ابن حجر**: تهذيب التهذيب (24/4).

وأما دراية فقد قال الطِّيبيُّ (ت:743هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الرواية، وأمثالُها مِمَّا يجب أن تُرَدَّ أبلغَ رَدٍّ؛ لِأَنَّه تعالىٰ صان هذا الكتاب المجيد مِنْ مثل هذه التحريفات، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]»[2]. وقال الآلوسيُّ (ت:1270هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَكَيْفَ يُقِرُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ تَحْرِيفًا فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ الْمُتَدَاوَلِ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ كَيْفَ يُظَنُّ بِأَنَّ نَقَلَةَ الْقُرْآنِ وَرُوَاتِهِ وَكُتَّابَهُ مِنْ قَبْلُ تَعَمَّدُوا ذَلِكَ أَوْ غَفَلُوا عَنْهُ؟ هَذَا وَاللهُ تَعَالَىٰ قَدْ تَكَفَّلَ بِحِفْظِهِ؟! سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ[3].

وأما رسمًا فقد أطبقت الأمة كلُّها علىٰ رسمها بالحاء لا بالعين، وهذا لا خلاف فيه بين مصاحف المسلمين التي اشتهرت في الآفاق، وأطبق عليها المسلمون، أَفَتُغَيَّرُ هذه المصاحفُ اعتمادًا علىٰ مثل هذه الرواية؟! اللهم غفرًا

(1) سورة الحجر: الآية (9).

(2) **الطيبي**: فتوح الغيب (197/15).

(3) **الآلوسي**: روح المعاني (141/27).

المطلب الثاني

الْمَصَاحِف المنسوبةُ إلى الصحابةِ والتَّابعين في (تفسير الْمحرر الوجيز)

حفل (المحرر الوجيز) بذكرِ عددٍ من الْمَصَاحِف المنسوبةِ إلىٰ بعضِ الصحابةِ والتابعينَ رضي الله عن الجميع. **و أبرز تلك الْمَصَاحِف**[1]:

[1] **مصحف عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت:32هـ)، وقد ورد ذكره عند ابن عطية أكثر من 150 مرة[2].

وفي جُلِّ هذه المواضع يكون الرسم مغايرًا لرسم المصاحف العثمانية مغايرةً كبيرةً؛ **ومن الأمثلة التي ذكرها ابن عطيَّةَ لذلك:**

- قوله تعالىٰ: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[3]، في مصحف ابن مسعود: (**تعالوا إِلَىٰ كَلِمَةِ عَدْلٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**)[4].
- قوله تعالىٰ: ﴿فَالصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ﴾[5]، في مصحف ابن مسعود:

---

(1) روعي في ترتيب هذه المصاحف عدد المرات التي نقلها ابن عطية عن تلك المصاحف.

(2) ينظر المحرر الوجيز علىٰ سبيل المثال لا الحصر: (314/1)، (521/1)، (184/2)، (270/2)، (236/3)، (496/3)، (225/4)، (592/4)، (87/5، (576/5)، (97/6)، (558/6)، (165/7)، (345/7)، (193/8)، (415/8).

(3) سورة آل عمران: من الآية (64)

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (245/2).

(5) سورة النساء: من الآية (34).

(فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ)[1].

■ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[2]، في مصحف ابن مسعود: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ أَنْ تَسْأَلَنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)[3].

هذا... وقد أورد ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره أكثرَ من موضعٍ يحتمل ظاهرها أنَّ مصحفَ ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان منقوطًا ومضبوطًا بالشَّكْلِ؛ فعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾[4] ذكر ابن عطية أنَّها فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ وَإِثْمُهُمَا أَكْثَرُ) بِالثَّاءِ مُثَلَّثَةً فِي الْحَرْفَيْنِ[5]، ولا يخفىٰ أنَّ رسم (كبير) و(أكبر) من دون نقطٍ موافقٌ تمامًا لرسم (كثير) و(أكثر).

ومن ذلك أيضًا ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾[6]: أنها في مُصْحَفِ عَبْدِ اللهِ بن مسعود: (فَشَرِّذْ) بِالذَّالِ مَنْقُوطَةً[7].

---

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز (540/2).

(2) سورة هود: من الآية (46).

(3) ابن عطية: المحرر الوجيز (588/4).

(4) سورة البقرة: من الآية (219).

(5) ابن عطية: المحرر الوجيز (533/1).

(6) سورة الأنفال: من الآية (57)

(7) ابن عطية: المحرر الوجيز (220/4).

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾[1] ذكر ابن عطيَّةَ أنها فِي مُصْحَفِ ابْن مَسْعُودٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: (يَا أَيُّهَا الْمُزَمَّلُ) بِفَتْحِ الزَّايِ وَتَخْفِيفِهَا وَفَتْحِ الْمِيمِ وَشَدِّهَا[2].

وكِلا الأمرين مُشْكِلٌ؛ إذْ كيف يكون مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منقوطًا أو مضبوطًا بالشكل وإنما وقع النقط والضبط بعد ابن مسعود بمدَّةٍ[3]؟

ومن المشكل أيضًا ما نقله ابن عطية عن المهدويِّ (ت:440هـ) مِنْ أنَّ لعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكثرَ من مصحف؛ وذلك عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾[4]: «قَالَ الْمَهْدَوِيُّ: وَفِي بَعْضِ مَصَاحِفِ عَبْدِ اللهِ (دَرَسْنَ)»[5].

ونقل ابن عطية أيضًا عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[6] عن هارون الأعور (ت:200هـ) نصًّا يشبه ما تقدم فقال:

---

(1) سورة المزمل: الآية (1).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (440/8).

(3) يُعزىٰ نقط المصاحف وضبطها إلىٰ عدةِ أشخاصٍ؛ منهم: أبو الأسود الدؤلي (ت:69هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت:89هـ)، ويحيىٰ بن يعمر (ت:90هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:170هـ). وجميعهم متأخرون في الوفاة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) سورة الأنعام: من الآية (105).

(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (436/3). وينظر: **المهدوي**: التحصيل (651/2).

(6) سورة الكهف: من الآية (16).

«وَفِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ)، قَالَ قَتَادَةُ: هَذَا تَفْسِيرُهَا. قَالَ هَارُونُ: وَفِي بَعْضِ مَصَاحِفِهِ: (وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِنَا)»[1].

والجواب عن هذه الإشكالات –على فرض تسليم صحة الرواية بذلك– أنَّ المقصود هو مصاحف تلاميذ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إذْ هم الذين عاصروا نقط المصاحف؛ فمن المحتمل أنَّ مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورثه ذريته أو تلاميذه من بعده، وأدخلوا عليه الضبط عندما ابتكره أبو الأسود وغيره، والله تعالى أعلى وأعلم.

[2] **مصحف أبي بن كعب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت:19هـ)، وقد ورد ذكره عند ابن عطية أكثر من70 مرة[2]. وهي في جُلِّها مخالفةٌ لرسم مصاحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **ومن الأمثلة عليها:**

- قوله تعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾[3] في مصحف أبيٍّ: (وَمَنْ يَتَصَدَّقْ بِهِ فَإِنَّهُ كَفَّارَةٌ لَهُ)[4].
- قوله تعالى: ﴿أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز (576/5).

(2) ينظر المحرر الوجيز على سبيل المثال لا حصر: (141/1)، (419/1)، (106/2)، (65/3)، (440/3)، (120/4)، (505/4)، (180/5)، (450/5)، (130/6)، (401/6)، (92/7)، (371/7)، (232/8)، (590/8).

(3) سورة المائدة: من الآية (45).

(4) ابن عطية: المحرر الوجيز (181/3).

مَنشُورًا﴾[1]، في مصحف أبيٍّ: (فِي عُنُقِهِ يَقْرَؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا)[2].

وعلىٰ نحو ما تقدم عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد ذكر ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مواضعَ في تفسير ظاهرها أنَّ مصحف أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مضبوطًا؛ ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[3]؛ قال ابن عطية: «وَفِي مُصْحَفِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ (لَا يَحْطِمَنْكُمْ) مُخَفَّفَةَ النُّونِ الَّتِي قَبْلَ الْكَافِ»[4].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن عطيَّةَ أنَّ في مصحف أبيِّ بْنِ كَعْبٍ: (يَا أَيُّهَا الْمُزَّمَّلُ) بِفَتْحِ الزَّايِ وَتَخْفِيفِهَا وَفَتْحِ الْمِيمِ وَشَدِّهَا[5].

ويجاب عن هذا الأمر بما سبقت الإجابة به عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[3] مصحف **أنس بن مالك** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(ت:93هـ)**، وقد ورد ذكره عند ابن عطية في ستة مواضع[6]، **ومن الأمثلة عليها:**

■ قوله تعالىٰ: ﴿فَاعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[7] في مصحف أنسٍ: (وَلَا تَقْرَبُوا النِّسَاءَ فِي مَحِيضِهِنَّ وَاعْتَزِلُوهُنَّ حَتَّىٰ يَتَطَهَّرْنَ)[8].

---

(1) سورة الإسراء: من الآية (13).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (450/5).

(3) سورة النمل: من الآية (18).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (527/6).

(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (440/8).

(6) ينظر: المحرر الوجيز: (543/1)، (318/4)، (394/4)، (56/5، (444/5)، (466/5).

(7) سورة البقرة: من الآية (222).

(8) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (543/1).

■قوله تعالىٰ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] في مصحف أنسٍ: (فَصَبْرًا جَمِيلًا)[2].

وكما تقدم عن ابن مسعود وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإن ابن عطيَّةَ قد ذكر موضعًا منسوبًا إلىٰ مصحف أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظاهره أنَّ مصحفه كان منقوطًا؛ وذلك عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾[3] قال ابن عطيَّةَ: «فِي مُصْحَفِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سَيُعَذَّبُهُمْ) بِالْيَاءِ»[4]. ولا يخفىٰ أن رسمها إن كانت بالنون أو بالياء واحدٌ؛ وإنما تفترقان في النقط. ويُجَاب عن هذا بنحو ما أُجِيبَ به عند ابن مسعود وأبيِّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

هذا... وقد نقل ابن عطية عن الأعمش (ت:148هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أن مُصْحَفَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ هو المصحفُ الْمَنْسُوبُ إِلَىٰ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[5]؛ إذْ قال في تفسير سورة التوبة: "قَالَ الْأَعْمَشُ: وَرَأَيْتُ فِي مُصْحَفِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْمَنْسُوبِ إِلَىٰ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: (وَجَعَلَ كَلِمَتَهُ هِيَ الْعُلْيَا)"[6].

ولم يوضِّح ابن عطية كيف يكون مصحفُ أنسٍ هو مصحفَ أبيِّ بن كعبٍ، وقد جاء توضيح ذلك عند الباقلانيِّ (ت:403هـ) في قوله: «وكان يُروىٰ

---

(1) سورة يوسف: من الآية (18).

(2) ابن عطية: المحرر الوجيز (56/5).

(3) سورة التوبة: من الآية (101).

(4) ابن عطية: المحرر الوجيز (394/4).

(5) ابن عطية: المحرر الوجيز (318/4).

(6) ابن عطية: المحرر الوجيز (318/4).

عن ولدِ أنسٍ عن أنسٍ أنّه خَطُّ أنسٍ وإملاءُ أُبيٍّ»[1].

وعلىٰ الرغم من هذه الرواية التي ساقها الباقلانيُّ فإنه يرىٰ أنَّ ما يُروىٰ ويشاع من وجود مصحفٍ منسوبٍ إلىٰ أنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كلامٌ غير صحيحٍ؛ قال رَحِمَهُٱللَّهُ: «**ويقولُ بعضُهم**: هذا لا أصلَ له، وقد رأينا مصحف أنسٍ الذي ذُكِرَ أنه مصحفُ أُبيّ، وكان موافقا لمصحفِ الجماعة بغيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ»[2].

وينقل الباقلانيُّ عن أبي الْحَسَنِ عَلِيِّ بن إسماعيلَ الأشعريِّ (ت:324هـ): «وقد رأيتُ أنا مصحف أنسٍ بالبصرة عندَ بعض ولدِ أنسٍ، فوجدتُه مساويًا لمصحفِ الجماعةِ لا يغادرُ منه شيئًا».

[4] **مصحف حفصة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا (ت:41هـ)، ذكره ابن عطية في ثلاثة مواضع؛ وهي:**

■في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ**﴾[3]؛ قال ابن عطية: «وَفِي مُصْحَفِ حَفْصَةَ: (**وَلَمَّا سُكِّتَ**)»[4]. وتنسُب بعض المصادر إلىٰ حفصةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أنَّ قراءتها: (**وَلَمَّا أُسْكِتَ**)[5]. وكلاهما رباعيٌّ مبنيٌّ للمفعول.

---

(1) **الباقلاني**: الانتصار للقرآن (270/1).

(2) **الباقلاني**: الانتصار للقرآن (270/1).

(3) سورة الأعراف: من الآية (154).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (56/4).

(5) ينظر: **السمعاني**: تفسير السمعاني (219/2). **المنتخب الهمذاني**: الكتاب الفريد (138/3).

■في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾[1]؛ قال ابن عطية: «وَفِي مُصْحَفِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِمَا وَأَيَّدَهُمَا)»[2].

■في قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾[3]؛ نقل ابن عطية عن النَّقَّاشِ أنه قال: "فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيٍّ، وَحَفْصَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُمْ: (إِذْ قَالَ لَهُمْ لُوطٌ) وَسَقَطَ «أَخُوهُمْ»"[4]. وبعكسه نقل ابن عطية عن النَّقَّاشِ أَنَّ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيٍّ، وَحَفْصَةَ: (إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ شُعَيْبٌ)؛ بزيادة «أخوهم»[5].

[5] مصحف عثمان بن عفان (ت:35هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والتعبير بـ«مصحف عثمان» عند ابن عطية ورد على معنيين:

الأول: المصاحف التي نسخها عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرسلها إلىٰ الأمصار.

والثاني: مصحف عثمان الخاصّ الذي اختصَّ به نفسه.

وَكَلَامُنَا هنا عن الثَّانِي؛ وقد ورد ذكره عند ابن عطيَّةَ في موضعين اثنين؛ وهما:

---

(1) سورة التوبة: من الآية (40).

(2) ابن عطية: المحرر الوجيز (318/4).

(3) سورة الشعراء: الآية (161).

(4) ابن عطية: المحرر الوجيز (501/6).

(5) ابن عطية: المحرر الوجيز (503/6).

■في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْـرَةٍ﴾[1]؛ نقل ابن عطيَّةَ عن الْمَهْدَوِيِّ أَنَّ فِي مُصْـحَفِ عُثْمَانَ (فَإِنْ كَانَ) بِالْفَاءِ، (ذُو عُسْـرَةٍ) بِالْوَاوِ[2]. وبالرجوع إلىٰ تفسير «التحصيل» للمهدويِّ فإنَّ ما نُسِبَ فيه إلىٰ مصحف عثمان ليس كما قال ابن عطيَّةَ؛ وهذا هو كلام المهدويِّ بحروفه: «وَذَكَرَ بَعْضُـهُمْ: أَنَّهَا فِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ)»[3]؛ فكلامه عن كون «ذا» بالألف لا بالواو. وأيًّا ما كان فالشـاهد في الكلامين واحدٌ؛ وهو أنَّه يُنْسَـبُ إلىٰ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مصحفٌ خاصٌّ، غير المصاحف التي أرسلها إلىٰ الأمصار.

■في قوله تعالىٰ: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[4]؛ إذْ نقل ابن عطيَّةَ عن يَحْيَىٰ ابْنُ الْحَارِثِ الذماريِّ (ت:145هـ) أنه قَالَ: رَأَيْتُهَا فِي الْإِمَامِ مُصْـحَفِ عُثْمَانَ: (لِنَظُّرَ) بِإِدْغَامِ النُّونِ فِي الظَّاءِ، وأنه قرأها كذلك[5].

ومن المحتمل أن يضـاف موضـعٌ ثالثٌ في هذا المقام؛ وهو ما ذَكَرَهُ ابن عطية وذكره كثيرٌ من أهل الرسـم وغيرِهم نقلًا عن أبي عُبَيْدٍ القاسـم بن سـلام (ت:224هـ) أَنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[6] مرسوم في مُصْحَفِ عُثْمَانَ

---

(1) سورة البقرة: من الآية (280).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (106/2).

(3) **المهدوي**: التحصيل (601/1).

(4) سورة يونس: من الآية (14).

(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (460/4).

(6) سورة ص: من الآية (3).

(ولا تحين) بوصل التاء بالحاء[1]. فالظاهر من مصحف عثمان هنا المصحف الخاصّ الذي أبقاه عثمان لنفسه، لا جنس المصاحف العثمانية.

[6] **مصحف عائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ت:58هـ)، نقل عنه ابن عطية في موضعين فقط؛ وهما:

قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[2]، قال ابن عطية: وَفِي مُصْحَفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَهِيَ الْعَصْرُ)، وَهُوَ قَوْلُهَا الْمَرْوِيُّ عَنْهَا[3].

قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[4]، قال ابن عطيَّةَ: وَفِي مُصْحَفِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا)[5].

[7] **مصحف سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ** (ت:12هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نقل عنه ابن عطية موضعًا واحدًا؛ عند تفسير قول الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾[6]، قال ابن عطيَّةَ إنها في مصحف سالمٍ: (أَوْ نُنْسِكَهَا) بزيادة الكاف

(1) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (322/7). وينظر: **القسطلاني**: لطائف الإشارات (325/7).
(2) سورة البقرة: من الآية (238).
(3) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (599/1).
(4) سورة النساء: من الآية (117).
(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (24/3).
(6) سورة البقرة: من الآية (106).

التي هي ضمير المخاطب؛ وهو النبي ﷺ[1].

[8] **مصحف يحيىٰ بن يعمر** (ت:90هـ)، نصَّ عليه ابن عطية في موضعٍ واحدٍ فقط؛ عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾[2]، فقال: «وَقَرَأَ يَحْيَىٰ بْنُ يَعْمَرَ، وَأَبُو حَيْوَةَ: (وَيُفَضَّلُ) بِالْيَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ «بَعْضُهَا» بِالرَّفْعِ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَجَدْتُهُ كَذَلِكَ فِي لَفْظِ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمَرَ فِي مُصْحَفِهِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ»[3]. وهذا نصٌّ عزيزٌ من ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ينصُّ صراحةً علىٰ كون يحيىٰ بن يَعْمَر أوَّلَ من نقط المصاحف الشريفة، وهي مسألة مختلف فيها بين أهل العلم[4].

[9] **مصحف أبي شيخ الهنائيِّ** (ت:بعد 100هـ)، نقل عنه ابن عطية في موضع واحد فقط؛ عند تفسيره لقول الله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[5]، وأنها في مصحفه «يُسَيِّرُكُمْ»؛ كما هي في المصاحف العثمانية[6].

[10] العزو إلىٰ «**مصاحف الصحابة**» بإطلاق دون تقييد، ووقع هذا عند ابن عطيَّةَ في موقع واحدٍ؛ عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا

---

(1) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (314/1).

(2) سورة الرعد: من الآية (4).

(3) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (175/5).

(4) ينظر: **الصالح**: مباحث في علوم القرآن (ص: 92).

(5) سورة يونس: من الآية (22).

(6) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (466/4).

قَيِّمًا﴾[1]، قال ابن عطيَّةَ: «وَفِي بَعْضِ مَصَاحِفِ الصَّحَابَةِ: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا لَكِنْ جَعَلَهُ قَيِّمًا)، قَالَهُ قَتَادَةُ»[2].

(1) سورة الكهف: (1، 2).

(2) ابن عطية: المحرر الوجيز (562/5).

المطلب الثالث

مصاحف الأمصار المذكورة عند ابن عطية ومدى دِقَّته في النقل عنها

من المعلوم أن المصاحف التي عليها مدار الرسم العثماني ستَّةُ مصاحف؛ وهي: المصحف المكي، والمصحف المدنيُّ الذي جعله عثمان في أهل المدينة، والمصحف الخاصُّ الذي أبقاه عثمان لنفسه، وهو الذي يسمىٰ «المصحف الخاص»، والمصحف البصري، والمصحف الكوفي، والمصحف الشاميُّ[1].

قال الضبَّاع (ت:1380هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اصطلح أهلُ الرسم علىٰ تسمية الخاصِّ والمدنيِّ بالمدنِيَّيْنِ، وعلىٰ تسمية الخاصِّ والمدنِيَّيْنِ والمكيِّ بالحجازية أو الحِرْمِيَّة، وعلىٰ تسمية الكوفيِّ والبصريِّ بالعراقِيَّيْنِ»[2].

ومن خلال هذا البحث تبيَّن أنَّ ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر تلك المصاحف جميعًا في تفسيره، مع التفاوت في ذكرها؛ فمنها ما تكرر ذكره، ومنها ما ذُكر مرةً واحدةً فحسبُ، وفيما يأتي تفصيل لذلك مع الموازنة بين كلام ابن عطيَّةَ وبين ما نصَّ عليه الشيخان: أبو عمرٍو، وأبو داودَ، رحمةُ الله علىٰ الجميع:

---

(1) يُنظر: الزرقاني: مناهل العرفان (403/1).

(2) الضباع: سمير الطالبين (ص: 13).

أولاً: مصاحف أهل الشام:

وهي أكثر المصاحف ذكرًا في (المحرر الوجيز)؛ إذْ ذُكرت في 12 موضعًا[1]، وكانَ عزوُ ابن عطيَّةَ الرسمَ فيها جميعًا إلىٰ مصاحف أهل الشام دقيقًا وموافقًا للمقرر في كتب الرسم؛ **ومنها على سبيل التمثيل:**

[1] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[2]، أنه في مصاحف أَهْلِ الشام **(قالوا)** بِغَيْرِ وَاوٍ[3].

[2] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[4] أنَّ ابْنَ عَامِرٍ قرأ: ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ بِالْكَافِ، وَأنها مرسومةٌ كَذَلِكَ هِيَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الشَّامِ[5].

ثانيا: مصاحف أهل المدينة:

وقد ذكرها ابن عطيَّةَ في (7) مواضعَ[6]، دون أن يميِّزَ بين المصحف المدني العامِّ والمصحف الخاصِّ الذي احتبسه عثمانُ بنُ عفانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لنفسه،

---

(1) وهي علىٰ التوالي: (330/1)، (353/2)، (436/2)، (349/3)، (566/3)، (591/3)، (37/4)، (403/4)، (511/6)، (433/7)، (562/7)، (630/8).

(2) سورة البقرة: (1150.، 116).

(3) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (330/1). وينظر: **الداني**: المقنع (ص: 106). **أبو داود**: مختصر التبيين (202/2).

(4) سورة غافر: من الآية (21).

(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (433/7). وينظر: **الداني**: المقنع (ص:110، 115). **أبو داود**: مختصر التبيين (1069/4).

(6) وهي علىٰ التوالي: (353/2)، (193/3)، (608/5)، (511/6)، (562/7)، (630/8).

ومن تلك المواضع على سبيل التمثيل:

[١] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[1]؛ أَنَّ نَافِعًا وَابْنَ عَامِرٍ قرآ: ﴿سَارِعُوٓاْ﴾ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ[2].

[٢] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا﴾[3]؛ أنها في الْمَصَاحِف المدنيَّة ﴿مِّنْهُمَا﴾ بضمير التثنية[4]. وها هنا تعقيبٌ علىٰ ما ذكره ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وهو أنها رُسِمَتْ كذلك في مصاحفِ أهلِ مكةَ والشامِ أيضًا، وليس في مصاحفِ أهلِ المدينةِ وحدها[5].

ثالثًا: مصاحف أهل البصرة:

وقد ذكرها ابن عطيَّةَ في (3) مواضعَ[6]؛ وهي:

[1] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا﴾[7] أنها فِي بَعْضِ مَصَاحِفَ الْبَصْرَةِ (لَيُنَبِّئَنَّهُم) بِالْيَاءِ[8]. ولا يُعرف

---

(1) سورة آل عمران: من الآية (133).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (353/2). وينظر: **الداني**: المقنع (ص: 106، 113). **أبو داود**: مختصر التبيين (366/2).

(3) سورة الكهف: من الآية (36).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (608/5).

(5) ينظر: **الداني**: المقنع (ص: 108). **أبو داود**: مختصر التبيين (807/3).

(6) وهي علىٰ التوالي: (353/2)، (193/3)، (608/5)، (511/6)، (562/7)، (630/8).

(7) سورة يوسف: من الآية (15).

(8) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (53/5).

لابن عطيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلفٌ فيما ذَكَرَ؛ بل هو أوَّلُ من نصَّ علىٰ ذلك فيما وجد الباحث في المصادر المتوفرة بين يديه. وقد نقل أبو حيان (ت:745هـ)، والآلوسيُّ (ت:1270هـ) كلامَ ابنِ عطيَّةَ دون أيِّ تعقيبٍ عليه[1]. وقد تَعَقَّبَ السمينُ الحلبيُّ (ت:756هـ) الكلامَ المذكورَ بأنَّ النَّقْطَ حادثٌ؛ فلا فرقَ في المصاحفِ التي نسخها عثمانُ بين (لَتُنَبِّئَنَّهُم) و(لَيُنَبِّئَنَّهُم)؛ إذْ كانت المصاحف غير منقوطةٍ ولا مضبوطةٍ، إلا إذا كان المقصودُ بذلك أنَّه مصحفٌ حادثٌ غيرُ مصحفِ عثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ فذلك ممكنٌ، ولكنَّ الكلامَ ليس في ذلك[2]. والذي يترجَّح -والله تعالىٰ أعلم- هو ما قاله السمين الحلبيُّ؛ إذْ لا فرق في المصاحف التي نسخها عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بين صورة التاء والياء.

[2] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾[3]؛ أنها في مَصَاحِف أهل البصرةِ: ﴿مِّنْهَا﴾ بضمير التوحيد[4]. وها هنا تعقيبٌ علىٰ ما ذكره ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وهو أنها رُسِمَتْ كذلك في مصاحفِ أهلِ الكوفة أيضًا، وليس في مصاحفِ أهلِ البصرة وحدها[5].

[3] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ﴾[6] أنَّ الألف ثابتة رسمًا في الموضعين من لفظ: (قَوَارِيرَا۠) في مُصْحَفِ

(1) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط (248/6). الآلوسي: روح المعاني (198/12).
(2) ينظر: السمين الحلبي: الدر المصون (454/6).
(3) سورة الكهف: من الآية (36).
(4) ابن عطية: المحرر الوجيز (608/5).
(5) ينظر: الداني: المقنع (ص: 108). أبو داود: مختصر التبيين (807/3).
(6) سورة الإنسان: (15، 16)

الْمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ، وَالْكُوفَةِ، وَالْبَصْرَةِ[1]. وهذا الذي قاله موافقٌ للمُعْتَمَدِ في علم الرسم، خلا أنَّ (قَوَارِيرَاْ) الثاني فيه خلافٌ في مصاحف البصرة؛ فأثبتت الألف في بعضها وحذفت في بعضٍ[2].

رابعًا: مصاحف أهل مَكَّةَ:

وقد ذكرها ابن عطيَّةَ في موضعين اثنين؛ وهما:

[1] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ﴾[3] أنَّها في مَصَاحِفِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ (يَقُولُ)؛ بحذفِ واوِ العطف قبلها[4]. وها هنا تعقيبٌ علىٰ ما ذكره ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وهو أنها رُسِمَتْ كذلك في مصاحفِ أهلِ الشامِ أيضًا[5].

[2] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾[6]، وقد تقدم آنفًا عند ذكر مصاحف أهل البصرة.

---

(1) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (488/8).

(2) ينظر: **الداني**: المقنع (ص: 24، 45، 46)، **أبو داود**: مختصر التبيين (125/5)0.

(3) سورة المائدة: من الآية (53).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (193/3).

(5) ينظر: **الداني**: المقنع (ص: 107، 113). **أبو داود**: مختصر التبيين (448/3).

(6) سورة الإنسان: (15، 16).

خامسًا: مصاحف أهل الكوفة:

وقد ذكرها ابن عطيَّةَ في موضعين اثنين؛ وهما:

[1] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ﴾[1] أنَّها في مَصَاحِفِ الْكُوفِيِّينَ (وَيَقُولُ)؛ بإثبات واوِ العطف قبلها[2].

[2] ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿قُلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾[4] أنَّ الفعل (قال) رُسِمَ في جميع المصاحف بألفٍ في الموضعين، إِلَّا فِي مُصْحَفِ الْكُوفَةِ؛ فَإِنَّه رسم «قل» بِغَيْرِ أَلِفٍ[5]. وهذا الوصف موافقٌ تمامًا لما نَصَّتْ عليه كتب الرسم[6]. وفي هذا الموضع يظهر عمق ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إيراد مسائل الرسم العثماني في تفسيره؛ إذْ لم يقتصر علىٰ إيراد ما يتغيَّر به المعنىٰ فحسبُ؛ بل تَوَسَّعَ أحيانًا –كما في هذا الموضع– فذكر طرفًا مما لا يتغيَّر به المعنىٰ.

---

(1) سورة المائدة: من الآية (53).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (193/3). وينظر: **الداني**: المقنع (ص:107، 113). **أبو داود**: مختصر التبيين (448/3).

(3) سورة المؤمنون: من الآية (112).

(4) سورة المؤمنون: من الآية (114).

(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (326/6).

(6) ينظر: **الداني**: المقنع (ص: 109). **أبو داود**: مختصر التبيين (898/4).

المبحث الثاني

أصول الرسم العثماني وقواعده ومصادره في (تفسير المحرر الوجيز)

علىٰ الرَّغْمِ من كون كتاب (المحرر الوجيز) في الأصلِ كتابًا في التفسير غيرَ أنَّه حَفِلَ بالعديد من أصول الرسم العثماني وقواعده ومسائله، وهذا المبحث يتضمن عرضًا لأبرز تلك الأصول والقواعد والمسائل، مع عرض لأهمَّ مصادر ابن عطيَّةَ في علم الرَّسْم؛ **من خلال المطالب الآتية:**

المطلب الأول

موافقة الرسم العثماني شرط لقبول القراءة، ولا تجوز القراءة بما يخالف رسم المصاحف العثمانية

يقرر ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضعَ كثيرةٍ من تفسيره[1] أنَّ أيَّ قراءةٍ تخالف رسوم المصاحف لا يُقطع بقرآنيِّتها، حتىٰ إنْ كانت معاني تلك القراءات صحيحةً من حيث اللغة، **ومن ذلك:**

ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ**﴾[2]؛ قال ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ السَّمَيْفَعِ الْيَمَانِيُّ[3]: (**أَوْ كَإِسْوَتِهِمْ**) مِنْ اَلْإِسْوَةُ[4]. ثم نقل ابن عطيَّةَ عن ابن جني قوله: كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ بِمَا يَكْفِي مِثْلَهُمْ؛ فَهُوَ عَلَىٰ حَذْفِ الْمُضَافِ؛ بِتَقْدِيرِ: أَوْ كَكِفَايَةِ إِسْوَتِهِمْ؛ قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْإِسْوَةُ هِيَ الْكِفَايَةَ؛ فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَىٰ حَذْفِ مُضَافٍ[5].

---

(1) ينظر علىٰ سبيل المثال: **ابن عطية**: المحرر الوجيز (501/2)، (646/7). (7/3. (65/3، (436/3)، (445/3)، (152/4)، (325/4)، (384/4)، (390/5)، (651/5).

(2) سورة المائدة: من الآية 89.

(3) ينظر: **النحاس**: معاني القرآن (354/2). **ابن جني**: المحتسب (218/1).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (242/3).

(5) **ابن جني**: المحتسب (218/1).

ثم عقب ابن عطيَّةَ على ذلك بقوله: «وَفِي هَذَا نَظَرٌ، وَالْقِرَاءَةُ مُخَالِفَةٌ لِخَطِّ الْمُصْحَفِ»[1]. فجعل مخالفتها لخط المصاحف سببًا لتضعيفها وعدم الأخذ بها.

ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[2]؛ نقل ابن عطيَّةَ عن الطبريِّ رَحِمَهَا ٱللَّهُ تعالى أن ابن عباس وأُبَيَّ بن كعبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ قرؤوا: (حَتَّىٰ تَسۡتَأۡذِنُواْ)، وأن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا حَكَمَ بأنَّ قراءةَ ﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ خطأٌ أَوْ وَهْمٌ مِنَ كُتَّابِ المصاحف[3]. ثم عقب ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك بقوله: «مَصَاحِفُ الْإِسْلَامِ كُلُّهَا قَدْ ثَبَتَ فِيهَا ﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾، وَصَحَّ الْإِجْمَاعُ فِيهَا مِنْ لَدُنْ مُدَّةِ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَهِيَ الَّتِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهَا، وَالْقِرَاءَةُ (يَسْتَأْذِنُوا) ضَعِيفَةٌ، وَإِطْلَاقُ الْخَطَأِ وَالْوَهْمِ عَلَى الْكُتَّابِ فِي لَفْظٍ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ قَوْلٌ لَا يَصِحُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَقَعَ (تَسْتَأْذِنُوا) عَلَى التَّفْسِيرِ»[4].

وهذا نصٌّ فريدٌ ذو صلةٍ وثيقةٍ بعلمِ الرسم العثماني؛ وفيه فوائدُ جَمَّةٌ؛ ومن أهمها:

- أن المصاحف التي نسخها عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هي مَحَلُّ إجماع من أمة الإسلام.

---

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز (242/3).

(2) سورة النور: من الآية (27).

(3) ابن عطية: المحرر الوجيز (369/6).

(4) ابن عطية: المحرر الوجيز (369/6).

- بما أن تلك المصاحف محل إجماعٍ فلا يجوز مخالفتها.
- أيما قراءة تخالف المصاحف العثمانية فهي مردودةٌ أو ضعيفةٌ.
- ما يُنسب إلىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من حكاياتٍ فيها تجويزُ الخطأِ والوهمِ علىٰ كتَّاب المصاحف هي رواياتٌ ضعيفةٌ لا تصحُّ عنه.
- لو سُلِّمَ صحة النقل عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنَّ ذلك يُحمل علىٰ أنه تفسيرٌ للآية، لا علىٰ أنَّهُ قراءةٌ من القراءات.

المطلب الثاني

لا تجوز القراءة بما تحتمله اللغة إن لم يكن موافقًا للرسم

موافقة العربية شرط من شروط القراءة الصحيحة المقبولة عند علماء القراءات[1]، ولكن هذا الشرط لا يكفي وحده لإثبات صحة القراءة، وقد أشار ابن عطيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موضع من تفسير إلىٰ هذه المسألة، **ومن ذلك:**

ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ**﴾[2]؛ قال ابن عطيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْأُولَىٰ: (يُضِلُّ) بِضَمِّ الْيَاءِ، وَفِي الثَّانِي (وَمَا يَضِلُّ) بِفَتْحِ الْيَاءِ (بِهِ إِلَّا **الْفَاسِقُونَ**)[3]، وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ مُتَّجِهَةٌ لَوْلَا مُخَالَفَتُهَا خَطَّ الْمُصْحَفِ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ»[4].

فابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إلىٰ أن معنىٰ الآية علىٰ القراءة المذكورة سليمٌ ولا مشكلة فيه. ولكن هذه القراءة مع سلامة معناها إلا أنه لا يؤخذ بها؛ لكونها مخالفةً للمصاحف التي حظيت بإجماع المسلمين.

ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ وَنَحشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا**﴾[5]؛ قال ابن عطيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَرَأَتْ فِرْقَةٌ: (**وَيُحْشَرُ**) بِضَمِّ الْيَاءِ

---

(1) ينظر: ابن الجزري، النشر (9/1).

(2) سورة البقرة: من الآية (26).

(3) **أبو حيان**: البحر المحيط (203/1).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (158/1).

(5) سورة طه: من الآية (102).

(الْمُجْرِمُونَ)؛ عَلَىٰ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمَّ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُخَالِفَةٌ لِخَطِّ الْمُصْحَفِ»[1]. فهذه القراءة لها وجهٌ في العربية؛ وهو أنْ تكون كلمة «المجرمون» نائب فاعل للفعل المبني للمفعول «يُحْشَرُ». ولكنها قراءةٌ مردودةٌ؛ لمخالفتها لرسم المصاحف العثمانية.

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز (132/6).

المطلب الثالث

قضايا الرسم العثماني التي تناولها ابن عطيَّةَ في تفسيره

ينحصر أمر الرسم العثماني -كما نصَّ عليه علماؤه- في ستٍّ قواعد؛ وهي: الحذف، والزيادة، والهمز، والإبدال، والوصل والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما[1]. والناظر في تفسير (المحرر الوجيز) يجده مشتملًا على هذه القواعد ما عدا قاعدة «الهمز»؛ إذ لَمْ يتطرق إليها، **وفيما يأتي استعراض لما ذكره ابن عطيَّةَ من القواعد الخمس الأخرى:**

أولاً: قاعدة الحذف:

وهي من أوسع القواعد في علم الرسم. والذي يحذف هو خمسة أحرف؛ وهي: (ا، و، ي، ل، ن). وقد تطرق ابن عطيَّةَ إلى حذف هذه الأحرف ما عدا اللام؛ إذ لم يذكر عنها شيئًا.

فمثال حذف الألف ما قاله عند تفسير البسملة من الألف حُذِفَتِ مِنْ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ فِي الْخَطِّ اخْتِصَارًا وَتَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ[2].

ومثال حذف الواو ما ذكره عن حذف الواو المفردة في الكلماتِ الخمسِ المعروفةِ في علم الرسم؛ وهي: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِالشَّرِّ﴾[3]، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ

---

(1) **القسطلاني**: لطائف الإشارات (463/1). الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (ص:16).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (62/1).

(3) سورة الإسراء: من الآية (11).

﴿ٱلْبُطِلَ﴾[1]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾[2]، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[3]. ومما يُسَجَّل لابن عطيَّةَ في هذا المقام دقته في كلامه عن الموضع الخامس المختلف فيه بين أهل الرسم؛ وهو: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4]؛ إذْ فصَّل الكلام فيه وَفَّاه حقَّه؛ كما لو أنه كتابٌ من كتب الرسم العثماني[5].

ومثال حذف الياء ما ذكره عن حذفها في كلمة «يُؤْتِ» من قوله تعالىٰ: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[6]، وكلمة «ٱلْمُنَادِ» من قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾[7][8].

ومثال حذف النون ما ذكره من حذف النون الثانية من كلمة «ننجي» في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[9]، ومن دقة علم ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه حدد المحذوفة بأنها النون الثانية؛ لكونِهَا مخفاةً[10]، وإنما يُخفىٰ الساكنُ،

---

(1) سورة الشورىٰ: من الآية (24).

(2) سورة القمر: من الآية (6).

(3) سورة العلق: من الآية (18).

(4) سورة التحريم: من الآية (4).

(5) ينظر: **ابن عطية**: المحرر الوجيز (53/3)، (447/5)، (514/7)، (139/8)، (343/8). وينظر أيضًا: **الداني**: المقنع (ص: 42). **القسطلاني**: لطائف الإشارات (481/1). **المارغني**: دليل الحيران (ص:225).

(6) سورة النساء: من الآية (146).

(7) سورة ق: من الآية (41).

(8) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (53/3).

(9) سورة الأنبياء: من الآية (88).

(10) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (197/6).

والساكن هنا هو النون الثانية؛ كما قال في المورد[1]:

وَالنُّونَ مِنْ نُنْجِي فِي الَانبِيَاءِ كُلٌّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلْإِخَفَاءِ

ومن دِقَّةِ ابن عطية أيضًا أنه ذَكَرَ حذف النون في كلمة «لننظر» في قوله تعالىٰ: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[2]، وعزا قراءتَه بنونٍ واحدةٍ ورسمَه بنونٍ واحدةٍ كذلك إلىٰ يحيىٰ بن الحارث الذِّمَارِيِّ (ت:145هـ). وهذا الكلام كلُّه يتفق مع المذكور في كتب الرسم[3].

ثانيًا: قاعدة الزيادة:

ولم يتطرق إليها ابن عطيَّةَ كثيرًا. ومن الأمثلة عليها ما ذكره من زيادة الألف في كلمة «وَلَأَوْضَعُواْ» من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ﴾[4]، وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[5][6]، ولكنه لم يفصِّل القول فيهما كما فصَّل في المواضع المشار إليها آنفًا؛ إذْ لم يذكر أن الألف تزاد في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ باتفاق جميع المصاحف، وأما في ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ فقد اختلفت المصاحف فيها[7].

---

(1) **المارغني**: دليل الحيران (ص:173)

(2) سورة يونس: من الآية (14).

(3) ينظر: **ابن عطية**: المحرر الوجيز (460/4). **أبو داود**: مختصر التبيين (1076/4). **الملا علي القاري**: الهبات السنية (201/1).

(4) سورة التوبة: من الآية (47).

(5) سورة النمل: من الآية (21).

(6) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (327/4).

(7) **الداني**: المقنع (ص: 36، 51، 120). **الداني**: المحكم (ص: 174-176). **أبو داود**: مختصر التبيين (379/2-381).

ثالثًا: قاعدة الإبدال:

ولم يتطرق إليها ابن عطيَّةَ إلا قليلًا؛ كما في ذِكْرِه رسمَ كلمةِ «**الصلوة**» بواوٍ، إذْ ذكر أنَّها ترسم بواوٍ عوضًا من ألف إذا لم تضف إلىٰ ضمير، فإذا أضيفت إلىٰ ضميرٍ فإنها تكتب بالألف[1]. ويلاحظ هنا ايضًا دِقَّةُ ابن عطيَّةَ؛ إذْ فصَّلَ القول فيها كما هو في علم الرسم، وفاته شيءٌ يسيرٌ في ذلك؛ وهو أنَّ غيرَ المضافِ إلىٰ ضمير فيه وجهان: الرسم بالألف، وهو الوجه المشهور، والرسم بحذف الألف، وهو وجهٌ جائزٌ نَصَّ عليه أئمة الرسم؛ كما قال الشاطبي في (العقيلة)[2]:

وَفِي الصَّلَاةِ الْحَيَاةُ وَانْجَلىٰ ألف الْـ

ـمُضافِ والحذفُ في خلفِ العراقِ

وكما قال الخراز في (المورد)[3]:

مَا لَمْ تُضِفْهُنَّ إِلَىٰ ضَمِيرِ فَأَلِفٌ وَالثَّبْتُ فِي الْمَشْهُورِ

ومن كلامه علىٰ قاعدة البدل أيضًا ما ذكره عن كلمة «**لَنَسْفَعًا**» من قوله تعالىٰ: ﴿**لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ**﴾[4]؛ من كونها رُسِمَتْ فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ بِأَلِفٍ بَدَلَ النُّونِ[5]، وهذا متفق عليه في رسم جميع المصاحف العثمانية.

---

(1) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (418/3).

(2) **الملا علي القاري**: الهبات السنية (ص:400).

(3) **المارغني**: دليل الحيران (ص:309).

(4) سورة العلق: من الآية (15).

(5) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (655/8). وينظر: **الداني**: المقنع (ص:50)، **أبو داود**: مختصر التبيين (715/3).

رابعًا: قاعدة الوصل والفصل:

ولم يتطرق إليها ابن عطيَّةَ إلا قليلًا؛ ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾[1]؛ إذ ذكر أنه قرئ (الْمَيْتَةُ) بِالرَّفْعِ؛ عَلَىٰ أَنْ تَكُونَ «مَا» بِمَعْنَىٰ «الَّذِي»، وضعَّفَه ابنُ عطيَّةَ بكَوْنُ «مَا» مُتَّصِلَةً بِـ«إِنَّ»، وهذا الرسم يَحْكُمُ بِأَنَّهَا أداة حصرٍ، وَ«مَا» كَافَّةٌ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَىٰ «الَّذِي» فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً، وَذَلِكَ خِلَافَ خَطِّ الْمُصْحَفِ. وما ذكره ابن عطيَّةَ دقيقٌ ومتفق مع ما في كتب الرسم؛ إذْ أجمعت المصاحف علىٰ رسمها في هذا الموضع متصلةً[2].

خامسًا: قاعدة ما فيه قراءتان ورُسم بإحداهما:

وتقد تطرق إليها ابن عطيَّةَ في بعض المواضع من تفسيره؛ ومن ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾[3]؛ من أنَّ الْحَسَنَ البصريَّ قرأ: (وَجَوَّزْنَا) بِشَدِّ الْوَاوِ وَطَرْحِ الْأَلِفِ. قال ابن عطيَّةَ: «وَيُشْبِهُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ (جُوَزْنَا) كُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِغَيْرِ أَلِفٍ»[4]. ويلاحظ هنا أنَّ ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدْ قال هذا من دون عزوٍ إلىٰ المصاحف العثمانية، أو نقلًا عن بعض أئمة علم الرسم؛ وإنما قاله استنادًا إلىٰ القاعدة المذكورة، ولذا فهو

---

(1) سورة النحل: من الآية (115).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (421/5). وينظر: **الداني**: المقنع (ص:78). **أبو داود**: مختصر التبيين (515/3).

(3) سورة الأعراف: من الآية (138).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (521/4).

لم يجزم بكونه كذلك في جميع المصاحف العثمانية؛ بل في بعضها. وما قالَهُ ابن عطيَّةَ باجتهاده في هذا الموضع هو عينُ ما رسمت به المصاحف؛ إذْ نصَّ أبو داود علىٰ كون كلمة «جُوَزْنَا» محذوفة الألف في جميع المصاحف[1].

(1) **أبو داود**: مختصر التبيين (569/3).

المطلب الرابع

مصادر ابن عطية في الرسم العثماني

لم يصرح ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمصادره التي ينقل عنها مسائلَ الرَّسْم، ولكن يُمْكن استنباط ذلك من نصوصه حول بعض مسائل الرسم. **ومن أبرز مصادره:**

[1] المصاحف التي نسخها عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكذا بعض المصاحف المنسوبة إلى بعض الصحابة والتابعين، وقد سبق الحديث عن ذلك بالتفصيل في المبحث الأول.

[2] ما ينقله عن **الفرَّاء** (ت:207هـ)؛ **ومنه على سبيل المثال:** ما نقله عنه ابن عطيَّةَ أنَّ قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1] مرسومٌ فِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (وَالْمُقِيمُونَ) بالواو[2].

[3] ما ينقله عن **أبي حاتمٍ السجستانيِّ** (ت:255هـ)، **ومنه على سبيل المثال:** ما نقله عنه ابن عطيَّةَ أنَّ فِي مُصْحَفِ أُبَيٍّ: (وَإِنْ مِنْ كُلٍّ إِلَّا لِيُوَفِّيَنَّهُمْ أَعْمَالَهُمْ)[3].

---

(1) سورة النساء، من الآية (162).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (65/3).

(3) من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ سورة هود: من الآية (111).
وينظر: **ابن عطية**: المحرر الوجيز (23/5).

ومنه أيضًا من نقله عن أبي حاتم أنَّ في مُصْحَفِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: (عِبْرَةٌ لِلسَّائِلِينَ)[1].

[4] ما ينقله عن ابن جرير الطبريِّ (ت:310هـ)، ومنه على سبيل المثال: أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[2] مرسومٌ بِالضَّادِ فِي خُطُوطِ الْمَصَاحِفِ كُلِّهَا[3].

[5] ما ينقله عن أبي عمرٍو الدانيِّ (ت:444هـ)، ومنه على سبيل المثال: أنَّ فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللهِ: (وَلَا يَحْسَبُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونِ)[4]، بِالْيَاءِ التحتيَّةِ، وَبِغَيْرِ نُونٍ فِي (يَحْسَبُ)[5]. ومنه أيضًا ما نقله عن أبي عمرٍو أنَّ في مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَنَا كَتَبْتُهَا عَلَيْكَ)[6].

---

(1) من قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ سورة يوسف: الآية (7). وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز (44/5).

(2) سورة التكوير، الآية: (24).

(3) ابن عطية: المحرر الوجيز (551/8).

(4) سورة الأنفال: الآية (59).

(5) ابن عطية: المحرر الوجيز (225/4).

(6) من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ سورة النساء: من الآية (79). وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز (608/2).

المبحث الثالث

ما يُؤخذ على ابن عطيَّةَ في الرسم العثماني

تجلَّىٰ من خلال ما تقدم مدىٰ إحاطة ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بفنِّ الرسم العثماني، وأنه كان علىٰ علمٍ تامٍّ بقضاياه الرئيسة والفرعية. ولكنَّ كلَّ بَشَرٍ يُؤخذ من كلام ويترك إلا المعصوم ﷺ. وقد وقعت من ابن عطيَّةَ هناتٌ فيما يتعلق بالرسم العثماني. وفي هذا المبحث سوف أتطرق لأهم ما يؤخذ علىٰ ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع محاولةِ التماسِ العذرِ له ما أمْكَنَ.

المطلب الأول

عدم التعقيب على مواضعَ فيها مخالفةٌ صريحةٌ للرسم العثماني أو طعنٌ فيه

الذي يقف علىٰ مدىٰ دِقَّةِ ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يتعلق بمسائل الرسم العثماني والدِّقَّة التي كان يتعامل بها مع المسائل المتعلقة به ينتظر منه لا محالةَ أن يعقِّبَ علىٰ جميع المواضع التي فيها مخالفة للرسم العثماني، وهي مواضع كثيرة جدًا حفل بها تفسيره، وكان يفسر كثيرًا منها دون التعقيب عليها أو التنبيه علىٰ أنها مخالفة للرسم العثماني، بل الأعمُّ الأغلبُ أنه لا يعقِّب علىٰ ما يخالف رسم المصاحف. وقد كان حريًّا به وهو من جهابذة العلماء أنْ ينبِّهَ علىٰ مخالفتها لمرسوم مصاحف المسلمين.

وقدْ سبق ذِكْرُ طائفةٍ منَ الأمثلة في المبحث الأول؛ عند ذكر مصاحف الصحابة والتابعين.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[1]؛ إذْ ذكر ابن عطيَّةَ أنَّ فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: (وَالْمُوفِينَ) عَلَىٰ الْمَدْحِ، أَوْ عَلَىٰ قَطْعِ النُّعُوتِ. وأنَّها قرئتْ: (وَالصَّابِرُونَ). وانها قرئتْ: (بِعُهُودِهِمْ)[2]. وقد

(1) سورة البقرة، من الآية (177).

(2) ابن عطية: المحرر الوجيز (421/1).

حريًّا بابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يبيِّن أن الأمور الثلاثة المذكورة هنا كلها مخالفةٌ لرسم المصاحف العثمانية.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ**﴾[1] أنها في مصحف ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (**وَهُوَ أَسْرَعُ الْفَاصِلِينَ**)[2]. ومن الجليِّ الظاهر مخالفة هذه القراءة لرسم المصاحف العثمانية.

ومن الأمثلة على ذلك؛ ما ذكره عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**يَوْمَئِذ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ**﴾[3] أنه في مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: (يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللهُ الْحَقَّ دِينَهُمْ)[4]. وهذه أيضًا مخالفة فاحشة لرسم المصاحف العثمانيَّة.

ومن أفْحَشِ المواضع في هذا؛ ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ**﴾[5]؛ قال ابن عطية: «وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ (**أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**) فَيَدْخُلُ فِيهِ عَبْدُ الْغَيْرِ»[6]، فالأمر معزوٌّ ها هنا إلىٰ مبهمٍ «بعض المصاحف»، وفيه مخالفةٌ فاحشةٌ لرسم مصاحف المسلمين، فكان حريًّا بابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يبيِّن شذوذَ هذه القراءة؛

---

(1) سورة الأنعام، من الآية (62).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (375/3).

(3) سورة النور، من الآية (25).

(4) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (366/6).

(5) سورة النور، من الآية (31).

(6) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (377/6).

ومخالفتها الكبيرة لرسم المصاحف، لا أن يسكت عنها، ويبنيَ عليها أحكامًا فقهيَّةً.

ومن المواضع القليلة التي عَقَّبَ فيها ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مخالفة المصاحف العثمانية ما جاء عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿**إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ**﴾[1] أنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قرأ: (**إِلَّا أَنْ يَفْحُشْنَ وَعَاشِرُوهُنَّ**)؛ عقب عليه بقوله: «وَهَذَا خِلَافٌ مُفْرِطٌ لِمُصْحَفِ الْإِمَامِ»[2].

وقد يُلتمس له العذر في ذلك بأنَّ الأمر مشهورٌ معلومٌ في زَمَانِهِ، فليس بحاجةٍ إلىٰ أنْ يُنصَّ عليه. ولو أنَّه عَقَّبَ علىٰ الجميعِ لكانَ أكملَ وأفضلَ وأجملَ.

---

(1) سورة النساء، من الآية (19).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (501/2).

المطلب الثاني

مخالفتُهُ في رسمِ بعضِ الكلماتِ للمقرَّرِ المعلومِ في عِلْمِ الرَّسْمِ

ظَهَرَ من خِلالِ هذا البحثِ أنَّ لابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدمً راسخةً في علم الرسم العثمانيِّ، وقد تكلم في الكثير من المواضع من كتابه فَأَجَادَ وَأَفَادَ، وكان دقيقًا جدًّا في كلامه عن قضايا الرسم العثماني ومسائله. غَيْرَ أنَّه في مَوَاضِعَ أُخْرَىٰ قد خالف بعضًا من الأسس المعلومة المقررة في علم الرسم. والحقُّ يقال: إنَّ ذلك لا يشكل ظاهرةً في (المحرر الوجيز)؛ **إذْ كان مجموع ما وقف عليه الباحث من ذلك موضعان؛ وهما:**

[١] ما جاء عند تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[1]؛ إذْ أورد ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكاية مفادها أنَّ كلمة «مِصْرًا» رسمت في بَعْضِ مَصَاحِفِ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بدون ألف[2]. وهذا لا يتفق مع ما في المصاحف العثمانية؛ فجميع المصاحف علىٰ إثبات الألف، وجميع القراءات المتواترة علىٰ قراءتها بالتنوين[3]؛ قال أبو داود بن نجاح (ت:496هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿مِصْرًا﴾ بالألف؛ علىٰ الإجراء إجماعٌ من المصاحفِ والقُرَّاءِ، خَطًّا ولفظًا، وصلًا ووقفًا»[4].

---

(1) سورة البقرة، من الآية (61).

(2) **ابن عطية**: المحرر الوجيز (230/1).

(3) وقد قرئ في بعض الشواذِّ بغير تنوين. ينظر: **الهذلي**: الكامل (ص: 486).

(4) **أبو داود**: مختصر التبيين (149/2).

[٢] ما جاء عند تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1]؛ قال ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ: (وَبَاطِلًا) بِالنَّصْبِ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثَبَتَتْ فِي أَرْبَعَةِ مَصَاحِفَ»[2]. وهذا الذي نقله ابنُ عطيَّةَ عن أبي حاتمٍ مخالفٌ لما أجمعَتْ عليه المصاحف العثمانية.

(1) سورة هود، من الآية (16).

(2) ابن عطية: المحرر الوجيز (552/4).

الخَاتِمَة

بعد هذه الرحلة الماتعة مع فنِّ الرسم العثماني من خلال تفسير (المحرر الوجيز) للإمام ابن عطيَّةَ الأندلسيِّ هذا تسجيل لأبرز النتائج التي تَوَصَّلَ إليها الباحث من خلال بحثه:

[1] تفسير (المحرر الوجيز) للإمام ابن عطيَّةَ غنيٌّ زاخرٌ بعلم الرسم العثماني والأمور المتصلة به؛ كتاريخ المصاحف وتدوين القرآن الكريم وجمعِه ونسخِه وأصولِه ومسائِله.

[2] أورد ابن عطيَّةَ عددًا من الروايات التي تتضمن جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر، ونسخة في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبعض تلك الروايات صحيحٌ يعتدُّ به، وبعضها ضعيفٌ مردودٌ، وقد عقب ابن عطيَّةَ علىٰ بعضها، وأغفل بعضًا فتركه بلا تعليق.

[3] تضمن تفسير ابن عطيَّةَ ذكرًا لعدد من مصاحف الصحابة والتابعين، **مِنْ أشهرها وأكثرها ورودًا في تفسيره:** مصحف عبد الله بن مسعود، ومصحف أبي بن كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[4] اشتمل تفسير ابن عطيَّةَ علىٰ ذكر المصاحف العثمانية السِّتَّة التي يدور عليها علم الرسم وعلم عد الآي، **وكان أكثرها ذكرًا المصحف الشامي**؛ إذْ عزا إليه ابن عطيَّةَ الرسمَ في اثني عشر موضعًا.

[5] تضمَّن تفسير ابن عطيَّةَ طائفةً من أصول الرسم العثماني؛ ومن أبرزها: أنَّ موافقة الرسم العثماني شرط لقبول القراءة، ولا تجوز القراءة بما يخالف رسم المصاحف العثمانية، وأنه لا تجوز القراءة بما تحتمله اللغة إن لم يكن موافقًا للرسم.

[6] تضمَّن تفسير ابن عطيَّةَ خمسًا من القواعد الستَّ التي ينحصر فيها أمر الرسم العثماني وعليها مداره؛ **وتلك القواعد هي**: الحذف، والزيادة، والبدل، والوصل والفصل، وما فيه قراءتان ورسم بإحداهما.

[7] ما ذكره ابن عطيَّةَ من مسائل الرسم العثماني اتصف في الغالب بالدِّقَّة البالغة؛ فقد جاء متَّفِقًا ومُطَابِقًا للمعلوم المقرر في علم الرسم.

[8] تعددت مصادر ابن عطيَّةَ في الرسم العثماني؛ **و أبرزها**: ما ينقله عن مصاحف الصحابة والتابعين، ومن ينقله عن العلماء السابقين له؛ كالفراء، وأبي حاتم السجستاني، وابن جرير الطبري، وأبي عمرو الداني.

[9] من الأمور التي تُؤخذ علىٰ ابن عطيَّةَ في الرسم العثماني: عدم التعقيب علىٰ مواضعَ فيها مخالفةٌ صريحةٌ للرسم العثماني أو طعنٌ فيه، ومخالفتُهُ في رسمِ بعضِ الكلماتِ للمقرَّرِ المعلومِ في عِلْمِ الرَّسْمِ.

[10] لم يتطرق ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ قضايا ضبط القرآن الكريم إلا في مواضع يسيرة، وهي قليلة جدًّا مقارنةً بما أورده من قضايا الرسم.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

قائمة المراجع

■ **الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي (ت:1270هـ):**

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.

■ **الباقلاني، أبو بكر مُحَمَّد بن الطيب (ت:403هـ):**

- الانتصار للقرآن، تحقيق: د. مُحَمَّد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان، دار ابن حزم، بيروت، ط:1، 1422هـ،2001م.

■ **البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل (ت:256هـ):**

- صحيح البخاري، تحقيق: مُحَمَّد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط:1، 1422هـ، 2002م.

■ **ابن بشكوال، خلف (ت:578هـ):**

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، مكتبة الخانجي، ط:2، 1955م.

■ **الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم (ت:427هـ):**

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، مجموعه محققين، دار التفسير، جدة، ط:1، 2015م.

■ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد (ت:833هـ):

- النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

■ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت:392هـ):

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1424 هـ-2004م.

■الحموي، ياقوت (ت:626هـ):

- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط:2، 1995م.

■أبو حيان الأندلسي، مُحَمَّد بن يوسف بن علي (ت:745هـ):

- البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1420هـ.

■ابن الخطيب، لسان الدين (ت:776هـ):

- الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1424هـ.

■الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت:444هـ):

- المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1407هـ- 1987م.

■ **الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت:444هـ):**

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق: مُحَمَّد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1398هـ- 1978م.

■ **ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:316هـ):**

- كتاب المصاحف، تحقيق: مُحَمَّد بن عبده، الفاروق الحديثة، مصر، القاهرة، ط:1، 1423هـ-2002م.

■ **أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت:496هـ):**

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط1:، 1421هـ-2001م.

■ **الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد (ت:1117هـ):**

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:3، 1427هـ- 2006م.

■ **الذهبي، شمس الدين مُحَمَّد (ت:748هـ):**

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط:1، سنة 2003م.

■ **الذهبي، شمس الدين مُحَمَّد (ت:748هـ):**

- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1998م.

■ **الذهبي، شمس الدين مُحَمَّد (ت:748هـ):**

- سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، 2006م.

■ **الزَّبيدي، مُحَمَّد مرتضى (ت:1205هـ):**

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، د.ت.

■ **الزرقاني، مُحَمَّد عبد العظيم (ت:1367هـ):**

- مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1996م.

■ **السمعاني، أبو المظفر منصور بن مُحَمَّد (ت:489هـ):**

- تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط:1، 1418هـ-1997م.

■ **السيوطي، جلال الدين (ت:911هـ):**

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

■ **الصالح، صبحي إبراهيم:**

- مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط:24، 2000م.

■ **الضباع، علي مُحَمَّد (ت:1380هـ):**

- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط:1، 1420هـ- 1999م.

■ **الضبي، أحمد بن يحيى بن عميرة (ت:599هـ):**

- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط:1، 1976م.

■ **الطبري، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير (ت:310هـ):**

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه: محمود مُحَمَّد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1420هـ-2000م.

■ **الطيبي، الحسين بن عبد الله (ت:743هـ):**

- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تحقيق: مُحَمَّد عبد الرحيم سلطان العلماء وآخرين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط:1، 1434هـ-2013م.

■ **ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت:365هـ):**

- الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُحَمَّد معوض، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1418هـ-1997م.

■ **ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت:542هـ):**

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق، عبد الله إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال إبراهيم، مُحَمَّد الشافعي العناني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إدارة الشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط:2، 1428هـ-2007م.

■ **العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(ت:852هـ):**

- تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1435هـ-2014م.

■ **العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(ت:852هـ):**

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، صححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب، علَّق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ-1999م.

■ **الفيروزآبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب (ت:817 هـ):**

- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط:8، 1426هـ-2005م.

■ **القاري، ملا علي الهروي (ت:1014هـ):**

- الهبات السنية العلية علىٰ أبيات الشاطبية الرائية، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الكريم السديس، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط:1، 1439هـ-2018م.

■ **القسطلاني، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر(ت:923هـ):**

- لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد الشّيخ للتراث، القاهرة، ط:1، د.ت.

■ **المارغني، إبراهيم بن أحمد التونسي (ت:1349هـ):**

- دليل الحيران علىٰ مورد الظمآن في فني الرَّسْم والضبط، تحقيق: عبد السلام البكاري، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 1425هـ-2005م.

■ **ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (المتوفى: 475هـ):**

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1411هـ-1990م.

■ **مخلوف، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر (ت:1360هـ):**

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، سنة 2003م.

■ **الْمُنْتَجَب الهمذاني، أبو يوسف الْمُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد (المتوفى: 643هـ):**

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: مُحَمَّد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1427هـ-2006م.

■ **ابن منظور، جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم (ت:711هـ):**

- لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1388هـ-1968م.

■ **المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار (ت:440هـ):**

- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التَّنْزِيل، تحقيق: مُحَمَّد زياد شعبان وفرح نصري شيخ البزورية، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط:1، 1435هـ-2014م.

■ **النحاس، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل (ت:338هـ):**

- معاني القرآن الكريم، تحقيق: مُحَمَّد علي الصابوني، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ط:1، 1409هـ.

■ **النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت:303هـ):**

- الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط:1، 1396هـ-1976م.

■ **الهذلي، يوسف بن عليّ بن مُحَمَّد (ت:465هـ):**

- الكامل في القراءات العشر، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 2007م.